

دور المرجعية الدينية في حفظ النظام العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م

م. افراح رحيم علي الغالبي
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية

المقدمة :

كان للمرجعية الدينية في العراق دورا كبيرا في حفظ النظام والامن بعد عام ٢٠٠٣ م ، حيث فرض التغيير الذي حدث فيه مسؤوليات كبيرة على المرجعية الدينية ولعل اهمها مراقبة العملية السياسية والحث على التعايش السلمي بين العراقيين جميعا ونبذ الطائفية ، وبدأت بتوجيه التوصيات التي ترعى جميع المكونات ، كما طالبت بتشكيل الحكومة المؤقتة والعمل على صياغة الدستور ، واكدت على عدم اراقة دماء العراقيين والتعامل بحكمة وحذر في جميع المشاكل التي تفرزها الخلافات والمشاحنات . وقد وجدت المرجعية نفسها في حرب ضد الفساد الذي عشعش في مؤسسات الدولة وجعل عامة الناس ناقلين يحتجون ويحرقون مقار الاحزاب الشيعية في الجنوب والوسط العراقي. فأدركت أن الفساد يتمثل بالعملية السياسية برمتها على حد تشخيص عشرات المراقبين الذين يطالبون المرجع السيستاني بالتدخل لمنع تمادي الطبقة الحاكمة وأحزابها ومليشياتها المسلحة. وقسم البحث الى عدة محاور وهي كما يلي :

المحور الاول : موقف المرجعية الدينية من الاحتلال :

كان العراق في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ م ميداناً جديداً بالنسبة للمرجعيات الدينية والآخرين أيضاً. إذ تمت الإطاحة بدولة صدام حسين الاستبدادية، ولم يكن لدى النظام السياسي الجديد قمع ممنهج للمعارضة. وسرعان ما أدركت المرجعيات الدينية أن احتكارهم التقليدي للتفسير الديني والتوجيهات الأخرى لشيعية العراق قد انتهى أيضاً. إذ أوجد فراغ السلطة فسحة لظهور فاعلين اجتماعيين جدد تتحدى وضعهم ومكانتهم. وجاءت التحديات الفكرية، والاجتماعية، والمادية للمرجعيات الدينية من اتجاهات عدة^(١).

فقد كان سقوط النظام الدكتاتوري إيذاناً ببداية مرحلة سياسية جديدة، تقوم على أساس المساواة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية وغيرها، لكن هذا التغيير

السياسي في العراق رافقه احتلال عسكري، حاول هذا الاحتلال تجيير المرحلة لصالحه؛ بنية الحصول على مكاسب، وفرض قوانين وتشريعات وآليات حكم تنسجم مع أيديولوجيته وتضمن بقاء وجوده على أرض العراق بشكل أو آخر^(٢).

ومنذ بدء العمليات العسكرية في العراق، لم يتخذ السيد السيستاني أي موقف داعم لتلك العمليات، بعكس ما روج له برير في مذكراته بقوله لقد شجع آية الله السيستاني أتباعه على التعاون مع الائتلاف منذ التحرير ولكن هذا الكلام غير صحيح، فلم يصدر عن السيد السيستاني ما يشير إلى مقولة (التعاون)، وقد نفى ذلك مكتب السيد السيستاني في حديثه لهيئة الإذاعة البريطانية رد على هذا الادعاء ووصفه بالعار عن الصحة، وإن تعامل السيد مع ما يجري إنما هو على أساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع، ووفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المستجدة^(٣).

لقد كان للسيد السيستاني موقفا واضحا في رفضه لسياسة الاحتلال وقد بين ذلك في مواقف عدة منها: رفضه استقبال الحاكم المدني بول برايمر لمرات عدة لعدم وجود ما يستدعي اللقاء، إذ اشير لهذا الأمر في رد على أحد أسئلة صحيفة اسهاي اليابانية ونص السؤال هو: ماهي العلاقة بين الحكومة المؤقتة وبينكم؟ هل تتلقون الدعم منهم؟ أم ماذا؟ وكان جواب مكتب السيد ما يلي: (لا علاقة بيننا وبين السلطة المؤقتة، وأما الحكومة المؤقتة لم تشكل بعد)^(٤)

وقد ابدت المرجعية الدينية دورها في رعاية مصالح الأمة في الأوضاع القائمة آنذاك، إذ أوضح السيد السيستاني أن تغيير النظام كان يفترض أن لا يكون عن طريق الاحتلال العسكري الذي ولد مآسي كثيرة، منها: انهيار ركائز الدولة، والعيش في حالة من انعدام الأمن والاستقرار^(٥)

وعوداً على التغيير بعد عام ٢٠٠٣م، وهذا مما فرض على المرجعية الدينية مسؤوليات كبيرة منها مراقبة العملية السياسية والعمل على رعاية النسيج العراقي، وهذا ما تطلب توازناً كبيراً في النظر إلى ذلك، إذ ان المسؤولية تحولت إلى قضية قلق من ردات الفعل الانتقامية، والحذر من استغلال صمت وصبر الأكثرية، فتحملت المرجعية ثقل

المسؤولية وبدأت بتوجيه التوصيات المستمرة لرعاية العملية الديمقراطية التي ترمي جميع المكونات ، بدءاً من إقامة دولة مدنية تحفظ فيها الحقوق من خلال الصندوق الانتخابي إلى عملية المحافظة على القرار المشترك وعدم تهيمش احد^(٦).

كما بين أنه إن كان هنالك حاجة إلى قوات الاحتلال؛ لأجل إعادة بناء الدولة وتوفير وضع أمني مستقر، فيجب أن يكون هذا الوجود تحت إشراف الأمم المتحدة لا قوات الاحتلال العسكري. يأتي هذا الموقف من السيد السيستاني تجاه الاحتلال كما هو معلوم بعد انهيار النظام القمعي السابق، إذ شهد الوضع الأمني تدهوراً بصورة دراماتيكية، مما جعل السيد يساهم في ضبط الشارع العراقي عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية من تدهور خطير، إذ أصدر في (٢٧/٤/٢٠٠٣م) فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات، وجميع الدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة على هذه الممتلكات، بوصفها ملكاً عاماً لجميع أفراد الشعب العراقي، ورفض قيام العوائل وإن كانت في عوز أن تستخدم هذه الممتلكات الحكومية^(٧).

من جهة أخرى منع السيد أن تقوم حالة من الانتقام والاحتراب الداخلي، وسفك الدماء بحق رجالات النظام البائد ممن كان لهم يد في قتل الأبرياء، إذ أوجب أن تحال هذه القضايا إلى المحاكم المختصة في الدولة بعد قيام حكومة مستقلة ومنتخبة تدير شؤون البلاد.

المحور الثاني : موقف المرجعية الدينية من الدستور والانتخابات البرلمانية :
ان مرجعية السيد السيستاني لا تريد عودة الدكتاتورية تحت غطاء الديمقراطية؛ لذلك أكدت المرجعية على أهمية كتابة الدستور بأيدي أبناء العراق، وليس عن طريق آليات توضع من قبل المحتل وبعض رجالات السياسة من العراقيين، الذين لا تهمهم هموم ومطالب أبناء الشعب العراقي، إذ أكدت المرجعية على هذا الأمر من خلال العديد من البيانات التي تؤكد عدم وجود أي جهة مخلولة لكتابة الدستور ما لم يتم انتخابها من أبناء الشعب، عن طريق آلية الانتخابات الديمقراطية^(٨).

إنما أصر سماحته على ضرورة أن يولد دستور العراقيين من رحم معاناتهم وينتمي إلى واقعهم؛ ليحل مشكلاتهم ويلبي حاجاتهم ويحقق لهم طموحهم، في بلد آمن عزيز، ينعم جميع العراقيين بخيراته ويحفظ لهم حقوقهم وكرامتهم، على اختلاف انتماءاتهم وتعدد مشاربهم، مثالا لمنهج أمير المؤمنين، الإمام علي بن أبي طالب (ع) في العدل بين الرعية؛ على أن (الناس صنفان، إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق).^(٩)

ومن الجدير بالذكر ان السيد السيستاني يحظى بتأييد واسع النطاق من قبل جميع الفرقاء على الساحة الدينية والوطنية في العراق ، كما يحظى السيد السيستاني بتأييد جماهيري كبير ، وتحظى فتاواه ومواقفه السياسية من التطورات في العراق على اختلاف المستويات (سياسية واجتماعية واقتصادية) قبولا وتقديرا من جميع الاطراف على المستوى الداخلي والخارجي لما يمتاز به خطابه من واقعية تحليلية ورؤية مفعمة بالنظر بالعقلانية ، والاهم من ذلك تغليب مصلحة الشعب العراقي بكل اطيافه ورعاية حقوقه وصيانة كرامته ، ففي (١٣ / ٧ / ٢٠٠٣) اعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي والذي ولد في ظروف غير اعتيادية على جميع الصعد ، امنيا ، سياسيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، واكد سماحته على اهمية الدستور في معرض جواب سؤال وجه من قبل جمع من المؤمنين الى مكتب سماحته في النجف ، وكان السؤال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، اعلنت سلطات الاحتلال في العراق انها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم ، وانها ستعين اعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد ثم طرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام ، نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين ان يقوموا به في قضية الدستور العراقي . وكان جواب السيد السيستاني بخصوص هذا الامر : (ان تلك السلطات لا تتمتع بأي صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور ، كما لا ضمان ان يضع هذا المجلس دستورا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ، ويعبر عن هويته الوطنية والتي من ركائزها الاساسية الدين الاسلامي الحنيف

والقيم الاجتماعية النبيلة ، فالمشروع المذكور غير مقبول من اساسه ، ولا بد من اجراء انتخابات عامة ، لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس ، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر ، والمساهمة في انجازه على احسن وجه ...»^(١٠)

أما سلطات الاحتلال الامريكي فقد عبرت عن امتعاضها من خطوة المرجعية الدينية ، فعبرت على لسان بريمر الذي قال : «كانت المشكلة فتوى السيستاني التي تطالب بانتخاب المؤتمر ، تلك الانتخابات التي سيستغرق تنظيمها سنة كاملة ، وبعد ذلك يكتب الدستور ويُطرح على الاستفتاء العام ، وهذه العملية تعني تأخير نقل السيادة حتى وقت آخر من عام ٢٠٠٥ ، وأنا واثق من أن العراقيين وشركاء لنا في الائتلاف لا يمكنهم الانتظار كل ذلك الوقت لذا حاول بريمر استباق أو مجازاة تلك التطورات بالتعاون مع أعضاء مجلس الحكم من غير الاسلاميين الشيعة ، وبعبارة أخرى تجاهل فتوى السيد السيستاني وموقفه معتقداً أنه بهذا الخطوة سيكون قادراً على إسقاط ما بيد السيد السيستاني وأخذ زمام المبادرة ، فقرر التعامل مع مجلس الحكم مباشرة ، كانت فكرة بريمر في الرد على فتوى السيد السيستاني الطلب من أعضاء مجلس الحكم انتقاء موفدين من المحافظات العراقية ، وإضفاء نوع من الشرعية السياسية لمجلس الحكم كي يوافق على آلية غير آلية الانتخابات المباشرة ، وقد ذكر بريمر أن ٢٠-٢٤ عضواً من أعضاء مجلس الحكم يفضلون المؤتمرات في المناطق ، ولكنهم وبحسب قول بريمر : «مضى أكثر من شهر ولم يستطيعوا التخلص من الضغط الذي يمارسه الاسلاميون الشيعة» ، الامر الذي جعل بريمر يهدد مجلس الحكم بأنه في حال فشلهم في تنفيذ الرؤية الامريكية فإنه سيكون مضطراً الى إيجاد صيغة جديدة لتطبيق السياسة الامريكية ، لكن بعض أعضاء مجلس الحكم عارضوا بشدة تلك السياسة مثل عادل عبد المهدي ، بسبب عدم وجود ضمانات أو ضوابط لاختيار شخصيات تلك المؤتمرات ، وقد أقر بريمر بصحة تلك المعارضة بعد مدة من الزمن ، لكن السيد السيستاني لم يتراجع أمام تلك السياسة ، كما إن الاعضاء الاسلاميين في مجلس الحكم لم يقتنعوا بالفكرة الامريكية ، وقد ذكر بريمر ذلك في

مذكراته حيث قال: إن السيستاني لن يتراجع عن الانتخابات ، ومن غير المرجح أن تمضي غالبية مجلس الحكم ضد رغبات الاسلاميين الشيعة ، فأدركنا أن الانتصار الذي يترك هؤلاء الشيعة الطائفيين والسيستاني يعارضون التقدم الى الامام لن يكون نصراً لنا^(١١).

وبلغ الجدل أوجه في أروقة مجلس الحكم، ولم يتوقع بول برايمر أن المسألة سوف تصل إلى ما وصلت إليه؛ مما استدعى سفره إلى واشنطن بصحبة الرئيس العراقي ورئيس مجلس الحكم في تلك الفترة (جلال الطالباني)، مطلعاً القيادة الأمريكية على التطورات الحاصلة، ليعود ويجعبته خطة لحل هذا الوضع، إذ طرح آلية لوضع الدستور، والتي تُعرف بآلية كوكس (التجمعات الانتخابية) كحالة وسط بين التعيين والانتخاب لأعضاء مجلس كتابة الدستور، هذا الاقتراح جاء في محاولة من سلطات الاحتلال لتخفيف الضغط المرجعي واحتوائه، لكن السيد رفض هذا الاقتراح، وقال: إن الانتخابات يمكن أن تجرى من خلال آلية حقيقية وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقاً من إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة^(١٢).

وعندما سُئل سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني عن شكل نظام الحكم أجاب : النظام الذي يعتمد مبدأ الشورى والتعددية واحترام حقوق جميع المواطنين ، وأجاب في مورد اخر: شكل العراق الجديد يحدده الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه والية ذلك هي الانتخابات الحرة المباشرة .^(١٣)

وفي تلك الأثناء وعقب تشكيل مجلس الحكم في العراق في تموز (٢٠٠٣م)، كان المجلس قد شكّل لجنة دستورية تحضيرية في (١١/٨/٢٠٠٣م) تتألف من (٢٥) عضواً، وكانت مهمة اللجنة استطلاعية عن طريق اتصالها بالقوى الفاعلة بالمجتمع والاطلاع على آرائها، ثم رفع توصية إلى مجلس الحكم لبيان الآلية التي ينبغي من خلالها صياغة دستور جديد للبلاد، إلا أن المشاورات العامة التي كانت اللجنة قد بدأتها أسفرت عن قوى متصارعة، حول أسس اختيار لجنة كتابة الدستور أكثر من التركيز على مبادئ الدستور المقبل، وقد تركت تلك اللجنة القرارات الصعبة لكل من مجلس الحكم وسلطة

الائتلاف، واللذين كانا بدورهما يحرصان على معرفة موقف السيد السيستاني من طريقة تشكيل لجنة كتابة الدستور^(١٤).

وفي حين كانت رؤية السفير (بول برايمر) تقضي بتشكيل لجنة لكتابة الدستور عبر التعيين، فإنه وجد نفسه في موقف صعب للغاية، وشبه رأي السيد السيستاني بالمشكلة؛ لأنه كان يرى أن الانتخابات يمكن أن تستغرق سنة، وبعد ذلك يحتاج العراقيون إلى كتابة دستورهم، ليُطرح بدوره على الاستفتاء العام لإقراره، واتباع هذه العملية يعني تأخير نقل السيادة حتى وقت متأخر من سنة (٢٠٠٥م)، إلا أنه وبعد تفكير قرر أن يطرح فكرة الدستور المؤقت بدلاً من الدستور الدائم، وبناءً على قرار الأمم المتحدة رقم (١٥١١) في (١٦/١٠/٢٠٠٣م) ألزم مجلس الحكم بوضع جدول زمني، وبرنامج لوضع مسودة الدستور المؤقت وإجراء الانتخابات، ولما فشل المجلس في ذلك تم الاتفاق بينه وبين سلطة الائتلاف على وضع قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية؛ إذ تحول المجلس الرئاسي لمجلس الحكم والمكون من (٩) أعضاء إلى لجنة لكتابة الدستور المؤقت بمشاركة سلطة الائتلاف، وتولت مجموعة مصغرة من خبراء، وحقوقيين، وقضاة، وضع مسودة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة (٢٠٠٤م)^(١٥).

وقد رأى السيد السيستاني في هذا القانون بأنه سيكبل الجمعية الوطنية بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، وكان يتوقع أن تتم الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة، وهكذا يترك للجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، وكتابة الدستور الدائم، والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقرها المندوبون من الأمم المتحدة^(١٦).

ولما كان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية هو خارطة الطريق لكتابة الدستور الدائم، فإن الجمعية الوطنية شرعت بعد انتخابها باعتماد تلك الخارطة؛ ليكون الدستور هو المحدد لحركة سير الدولة ومؤسساتها وأفرادها، وهي في ذلك تعتمد لإقرار مضمون الدستور على إدارة الشعب، وهو الرأي الذي أشار إليه السيد السيستاني حينما سئل عن شكل الحكومة التي يريدونها، فكانت الإجابة: «شكل نظام الحكم في

العراق يحدده الشعب العراقي، وآلية ذلك أن تجري انتخابات عامة؛ لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يُطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دوراً في السلطة والحكم»^(١٧) ثم يعود السيد السيستاني ليؤكد أن شكل العراق من حيث هويته إن كانت قومية عربية أو هوية إسلامية، يحددها الشعب العراقي بجميع قومياته ومذاهبه، من خلال جمعية وطنية منتخبة تكتب الدستور مع عدم تدخل المرجعية الدينية في ممارسة دور في السلطة والحكم، والنأي بالحوزة العلمية عن التصدي لممارسة العمل السياسي، وترى أنه على علماء الدين النأي بأنفسهم عن تسلّم المناصب الحكومية.

وهكذا تركز الدولة في فهم السيد السيستاني على مطلب الحرية، ففي يقين مرجع عاش تحولات السياسة لعقود طويلة من موقع المراقب والمجتهد العارف بأحوال الناس، تُعتبر الدولة حاضنة للحرية، والقوانين محددات إجرائية؛ لذلك يولي المرجع أهمية كبيرة لأهداف وتطلعات الإنسان في العراق، ويعمل ما أمكن الجهد لأن تكون الدولة بخدمة المجتمع لا العكس، وهو بذلك يدعو إلى سيادة الدولة ونفوذ القانون ومحاربة الأفكار المسيئة لمكونات المجتمع العراقي. وهو يتعامل بذلك مع نمط الدولة الوطنية التي لم يؤسس لها الاجتهاد الفقهي، بل جاءت هي إليه تستدعيه لأجل الدعم والإشراف الأخلاقي. فالدولة العراقية بعد (٢٠٠٣م) أفسحت المجال أمام فقيه النجف لبلورة السياسات والاعتماد عليه في دعم مسيرة السياسة، كون الدولة في هذه المرحلة لا تتعارض مع النجف ولا تختلف مع الفقيه العارف بأن الزمن السياسي العراقي هو زمن الوطنية، والسيد السيستاني في ذلك إنما يحمي التجربة العراقية وصيانة حقوق الشعب العراقي دون انغلاق على الحكم إن لم يعلن الإسلام كياناً للدولة، وأن الأسباب التي تدعوا المرجعية لدعم هذه التجربة، هي أن السلطة أصبحت شرعية بصندوق الاقتراع وليست قهرية، كما أنها تعمل وفقاً لدستور ارتضاه الشعب^(١٨).

وهكذا كان السيد السيستاني حريصاً على إيجاد هوية وطنية واحدة، وبناء دولة المواطنة من خلال نظام سياسي مقبول من كل المكونات المتنوعة للشعب العراقي يقره دستور

يرتضيه الشعب، فالدولة الدستورية المنظمة للعلاقات بين الحاكم والمحكوم بتوازن دقيق والتي طرحها النائيني مسبقاً كان قد تمّ استيعابها في العقل السياسي للمرجعية الدينية في النجف، وأصبحت جزءاً من تراثها في الفقه السياسي، وما حالت دونه الحكومات السابقة سنحت به الأحداث السياسية بعد (٢٠٠٣م)، والنظرية التي كانت حبيسة العقول وغير قابلة للطرح وجدت صداها في التطبيق من خلال آراء ورؤى السيد السيستاني، ومع أننا لا نجد رؤية مفصلة بعنوان الدولة للسيد السيستاني، إلا أنه يمكن ملاحظتها في هذه الآراء والرؤى وتظهر جلية بعد البحث والتمحيص فيها، ويمكن إجمالها في تمكين الشعب من ممارسة حقّه في اختيار دستوره ونوابه في إطار انتخابات عامة وضمن مشاركة أوسع القطاعات من الشعب، والتأكيد على المشتركات الجامعة للإسلام الموحد لمجموع المسلمين وحماية الأقليات الدينية، وضمن حقّها في ممارسة شعائرها بحرية وتأكيد حقوق المرأة واحترام المواثيق والهيئات الدولية^(١٩).

ولأن الجمعية الوطنية مسؤولة عن العديد من القضايا المهمة، وعلى رأسها مهمة تدوين دستور دائم للعراق، وهذه المسؤولية هي مسؤولية تاريخية، وشرعية، وقانونية، وسياسية كبيرة، ولا بد أن يتحملها الأكفاء من الناس، ومن هنا كان السيد من أشدّ المناصرين لإجراء الانتخابات؛ وذلك لما للجمعية من أهمية في رسم ملامح المستقبل السياسي للعراق الجديد، إذ سعى السيد السيستاني بكلّ ثقله لإنجاح الانتخابات رغم المعارضة السنية الواسعة.^(٢٠)

ولقد استقبل سماحته وفوداً من مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب والطوائف الدينية والمذهبية في العراق؛ ليحثهم على المشاركة في الانتخابات، ودعا العراقيين أن يسارعوا للتحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين بصورة صحيحة، بعد قيام المفوضية العليا للانتخابات بفتح مراكز لتسجيل الناخبين في جميع أنحاء العراق ولمدة ستة أسابيع، اعتباراً من (١/١١/٢٠٠٤م)، وفي أثناء عملية التسجيل وقبيل انتهاء المدّة المخصصة لتسجيل الناخبين، أكد السيد على المواطنين، ممن لم يسجل اسمه في السجلات الانتخابية أن يراجع اللجنة الانتخابية في منطقته، كما دعا السيد السيستاني

إلى تشكيل لجان شعبية، يشرف عليها وكلاء ومعتمدو المرجعية في المناطق والمدن العراقية؛ لغرض مساعدة المواطنين على التأكد من وجود أسمائهم في سجلات الناخبين.^(٢١)

كان لفتوى المرجعية الشيعية بوجوب مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات صدى واسع، حيث التزمت بها الجماهير العراقية من مختلف الاوساط الاجتماعية والقومية، لقد كان مشهداً رائعاً لا مثيل له في اقبال العراقيين على صناديق الاقتراع والادلاء بأصواتهم لمرشحيهم، بكل حرية وشفافية، لقد تحدى العراقيون جميع الضغوط ورسائل الوعيد التي ارسلها الزرقاوي وبقية الجماعات الارهابية بضرب المراكز الانتخابية، وقد حدث بالفعل عدة حوادث ارهابية عندما قام بعض الارهابيين بتفجير انفسهم باستخدام احزمة ناسفة، راح ضحيتها اكثر من ثلاثين مواطناً بريئاً، كما لم تلتفت الجماهير لفتاوى المقاطعة وبيانات التشييط التي اصدرتها التيارات السنية كهيئة علماء المسلمين وديوان الوقف السني والحزب الاسلامي العراقي.^(٢٢)

المحور الثالث: دور المرجعية الدينية في حفظ دماء العراقيين:

قامت المرجعية الدينية بإيقاف سيل الدماء والحفاظ على أرواح الأبرياء من المدنيين في مدينة النجف الأشرف في آب (٢٠٠٤م)، حين دخلت إحدى الجهات المسلحة حالة من المواجهة والصراع والاشتباك المسلح مع قوات الاحتلال، وقد اتخذت من حرم الإمام علي عليه السلام مقراً لها، وأرادت قوات الحكومة العراقية الدخول إلى المدينة المقدسة بمساندة القوات الأمريكية؛ مما يعني حدوث مذبحه كبيرة، ناهيك عن انتهاك حرمة المدينة المقدسة وما لها من مكانة في نفوس المسلمين عموماً والعراقيين بوجه خاص، بادر السيد إلى حل النزاع بعد لقاءات متعددة بين الأطراف المتنازعة قام بها ممثلون عن سماحته، وقد أثمرت جهوده المباركة بحل الأزمة بعد أن عجز عن حلها كثيرون من أهل العلم والجاه والسياسة.^(٢٣)

مساهمة السيد في إخماد فتنة كادت أن تدخل العراق في خضم حرب أهلية تعود على العراق وأبنائه بالخراب والدمار؛ وذلك بسبب قيام حفنة من الإرهابيين بتفجير قبة

الإمامين العسكريين عليهما السلام في مدينة سامراء المقدسة، إذ تُعدّ العتبة العسكرية من المزارات المقدسة عند أبناء الطائفة الشيعية بصورة خاصة، وعند أغلب المسلمين بصورة عامة، وعلى أثر هذا الاعتداء الإجرامي، أصدر السيد السيستاني فتواه الشهيرة بجرمة دم العراقي بكل طوائفه، وحرمة الدم السنّي بالخصوص، بل قال: إن من واجب الشيعة أن يحمي أخاه السنّي، كما دعا السيد وأكد على جميع العراقيين بجميع أطيافهم إلى التصدي لعدوهم الأول (الإرهاب) الذي يهدد وحدة العراق، مؤكداً أهمية بناء جسور الثقة لتعزيز الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، فاستطاع السيد بحكمته ورجاحة عقله أن يُبعد شبح الحرب الأهلية التي كادت أن تدخل العراق في بحر من الدماء؛ الأمر الذي يُظهر بوضوح ثقل ودور المرجع السيد السيستاني باعتباره صمام أمان للعراق والعراقيين. (٢٤)

وقد اصدر سماحة السيد السيستاني بياناً بعد حادثة تفجير سامراء ما نصه: " لقد اراد المجرمون التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الاثم ان يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق ، ظناً منهم انها تقربهم من تحقيق اهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز ، وذلك بعد ان عجزوا عن اشعال نار الفتنة فيه لأزيد من عامين منذ بدء الاحتلال ، بالرغم من كل ما ارتكبه من مجازر وحشية في مختلف الاماكن ولاسيما في المدن المقدسة النجف و كربلاء والكاظمية ... ، الى ان يصل : (وكما ندعو المؤمنين وهم يحبون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرض له ائمتهم من هتك واعتداء ان يراعوا اقصى درجات الانضباط ولا يبدر منهم قول او فعل يسي الى المواطنين من اخواننا اهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها ابداً). (٢٥)

كما تمثل المنهج الذي اتبعته المرجعية الدينية منذ البداية على ضرورة الحفاظ على حقوق اهل السنة من خلال توجيه اتباعها بانها ترفض أي سلوك سلبي تجاه ابناء هذا المكون من خلال رفض اقتحام مساجد اهل السنة حيث وصف هذا العمل بانه مرفوض تماما ولا بد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة واعادته معززا مكرما . مع التأكيد

على رص الصفوف ونبذ الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية والتجنب عن اثاره الخلافات المذهبية ، تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة ، ولا يبدو سبيل الى حلها بما يكون مرضيا ومقبولا لدى الجميع.^(٢٦)

ورفضت المرجعية الدينية تقسيم العراق وشدت على الحقوق الدستورية للأكراد فقد كان قبول الاكراد لمضامين بيان المرجع السيستاني والتي جاءت على لسان ممثل المرجعية الدينية في خطب الجمعة خير دليل على الدور الايجابي الذي تمثله المرجعية في الازمات حيث اكدت توصياتها على عدم احتساب اعادة الانتشار للقوات الامنية العراقية في كركوك نصرا لطرف وانكسار لآخر مع التأكيد على انه انتصار لكل العراقيين اذا ما تم استغلاله لمصلحة العراق وليس لمصالح فتوية او شخصية واذا استغل لازدهار جميع المواطنين من العرب والاكرد والتركمان وغيرهم ويعيشوا بعضا مع بعض على ربوع هذه الارض .. وعلى القيادات السياسية العمل على تقوية اللحمة الوطنية والابتعاد عن التعاطي الانتقامي مع الاحداث الاخيرة وتخفيف التوتر في المناطق المشتركة وتسهيل عودة النازحين الى بيوتهم والحفاظ على المصالح العامة والخاصة ومنع التعدي عليها ولجم أي مظاهر توحى بالعنصرية والطائفية سواء بنشر مقاطع مصورة او صوتية او لافتات او شعارات او حرق صور او اعلام.^(٢٧)

وقد وجه المرجع الديني الكبير السيد محمد سعيد الحكيم رسالة الى الشعب العراقي عام ٢٠٠٣م جاء فيها : (العراق ككثير من البلاد - قد جمع طوائف مختلفة في الدين والمذهب والقوميات وغير ذلك من الانتماءات . وهذا أمر واقع فرض نفسه علينا يجب الاعتراف به ، والتعايش معه بالحكمة وحسن التصرف ، بنحو يجنب الجميع المشاكل والمضاعفات الخطيرة التي تفرزها الخلافات والمشاحنات . ومهما بلغ الخلاف بين الفئات والطوائف المذكورة شدة وحدة فليس من الحكمة إلغاء بعضها لبعض وتجاهلها ، والتعدي عليها وهضم حقها ، لأن ذلك يؤدي الى : ظلم للحقيقة . وسبب لتعصب الطرف الذي يتجاهل - مهما كان ضعيفاً - لواقعه، وتمسكه به، والاستجابة لدعوات التطرف، بنحو يزيد من شدة الخلاف، ويمنع من فرص التلاقي والتقارب والحوار. كما

يؤدي إلى تأجج العواطف ، واستحكام العداء والحقد، بنحو قد ينفجر عن صراع دموي، وفتنة عارمة تضر بالجميع ، وتدمر البلد وتفتت وحدته. ويكون ثغرة ينفذ منها الأعداء الذي يتربصون بنا الدوائر، والنفعيون الذي يعيشون في المستنقعات، ويتصيدون في الماء العكر. وكفى بتجربة الماضي القريب وما جرت على هذا البلد من مأس ودمار عبرة يستفيد منها اهله في تنظيم أمورهم وتصحيح أوضاعهم. بل اللازم على أهل البلد الواحد الاعتراف بواقعهم الذي يعيشونه، والتكيف معه بالاحترام المتبادل بين الجميع، وحسن المخالطة والمعاشرة، وإعطاء كل ذي حق حقه، ومراعاة شعوره، وتجنب الاحتكاك المثير للعواطف، والجرح للشعور.^(٢٨)

يُعدّ تطويق واحتواء أزمة النجف من الإنجازات الكبيرة والهامة؛ إذ تعرّضت المدينة إلى دمار كبير جرّاء العمليات العسكرية في (٢٠٠٤م)، فقد عاد الاستقرار والأمن للمدينة المقدّسة، واستطاع السيد بحكمته الحفاظ على أرواح المواطنين الساكنين، بل والمقاتلين أيضاً، وإيصالهم إلى أماكن سكانهم بعيداً عن اعتقال وملاحقة القوات الأمريكية، بهذه الروح الأبوية ومن موقع الإحساس بالمسؤولية الشرعية والأخلاقية استطاع إنقاذ المدينة وأهلها، وعلى الدوام كانت تصريحاته وبياناته تحثّ على السلم والوحدة وحرص الصفوف ضدّ العدو المشترك وهو (الإرهاب).^(٢٩)

ومع شراسة الهجمات التي تعرض لها أتباع أهل البيت (عليهم السلام)، قتلا وتهجيرا وتشريداً وتفجيراً لمناطقهم وأحيائهم، ومراقداً أئمتهم، وتصاعد أصوات الثأر والانتقام من مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية، ولاسيماً بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء...، فإن سماحته أطلق مقولته الشهيرة: ((لا تقولوا السنّة أخواننا، بل هم أنفسنا))، من النجف، من ذلك البيت المتواضع في حجمه، العظيم في شأنه، بيت طالما حذر من الفتنة ليحقن دماء العراقيين، ويرشد ساستهم إلى ما فيه خير العباد والبلاد، مع أن أغلبهم لم يفوا بعهدهم وقسمهم، بمن فيهم أولئك الذين تحدثوا باسم المرجعية وأدعوا وصلابها، وسماحة السيد المرجع لا يقر بوصل الا بالشعب ومع الشعب. من هنا أساء هؤلاء الساسة إلى مقام المرجعية الشريف، وهي

من أفعالهم براء، إذ لم يلتزموا بوصاياها ولم ينتفعوا بتوجيهاتها؛ لتؤول أمور البلد إلى ما آلت إليه، من فساد وسوء إدارة لمؤسسات الدولة والمجتمع، أدى إلى مزيد من الخراب والدمار والفقر والبطالة، وانتشار للأمراض والأوبئة، وتعطيل مرافق الحياة العامة، إذ استغل المتربصون بالبلد شرا هذا الواقع المؤلم، ولاسيما الجماعات الإرهابية، ليفتكوا بالبلد وأهله، لولا عناية الله عز وجل ولطفه وتسديده لسماحة السيد المرجع الأعلى، إذ أضحت بغداد تحت مرمى مدفعية (داعش)، وسط انهيار عسكري ومعنوي للجيش والشعب، ولوم الساسة والقادة العسكريين بعضهم لبعض، وكل منهم ينفي مسؤوليته عما حدث...، من هنا أدركت المرجعية الدينية العليا حجم الخطر الذي يحيط بالبلد وأهله، وعجز الدولة عن دفعه، لتفاجأ العالم بـ(فتوى العصر)، متمثلة بالجهاد الكفائي في الثالث عشر من حزيران (٢٠١٤م)؛ أي بعد ثلاثة أيام من سقوط الموصل بيد عصابات داعش الإجرامية، لتقلب كل الموازين والحسابات التي خطط لها أولئك الذين أوجدوا داعش أو كانوا سببا في وجوده، وهياؤا له أسباب الغزو وعلقوا عليه آمالا كبيرة في تنفيذ مآربهم.^(٣٠)

وان المرجعية الدينية أيضا اوصت المقاتلين الى التحلي بأعلى درجات الانضباط النفسي في تصرفاتهم وأعمالهم القتالية، فلا يحملنهم حزن وأسف على فقد عزيز استشهد في القتال أو تألم على جريح أو حالة غضب أو انفعال على ارتكاب ما يخالف هذه الضوابط من تمثيل بقتيل أو إجهاز على جريح أو تفجير دار مشته في أمره أو سطو على مال لذوي المقاتلون أو استيلاء على أموال مواطنين أبرياء. كما اشارت المرجعية الدينية الى الفرز بين المقاتل المعتدي والمواطن الذي لا دخل له في ذلك، فإنما هدف القتال الحفاظ على الهوية الوطنية والإنسانية والحضارية للشعب العراقي الذي أرادت هذه العصابات مسخها وطمسها، وتتأكد الوصية مع كبار السن والنساء والأطفال.^(٣١)

أهابت المرجعية الدينية العليا بالمواطنين الذين تفضل الله عليهم بالرزق الواسع والإمكانات المالية الجيدة أن يسهموا بصورة أوسع في إغاثة النازحين والمهجرين وتأمين احتياجاتهم فان ذلك من أفضل أعمال الخير والبر ويعبر عن عمق الشع ور بالمسؤولية والحس الوطني

والغيرة على البلد ومصالحه ويمثل مستوى يفتخر به من المواطنة و سينعكس إيجاباً على مصالح الناس والبلد وعلى نفس الباذل عاجلاً أو آجلاً^(٣٢) .

وقدم ممثلوا المرجعية الدينية عبر خطب الجمعة العديد من الوصايا والتوجيهات للحكومة ومجلس النواب والتعليمات التي أصدرها للقوات الأمنية المقاتلة وضرورة مراعاة الجانب الإنساني، وخطابه لعامة الناس والمواطنين في التصرف المسؤول والتعامل الذي يليق بالمسلم، وقد أظهر الأهالي في محافظات العراق التي نزع إليها التركمان والمسيحيون واليزيديون والشبك وغيرهم تعاطفاً كاملاً معهم التزاماً بوصايا المرجع كما كان لسماحته لقاءات عدة مع ممثل الأمم المتحدة في العراق، فضلاً عن الأمين العام السيد بان كي مون الذي قال في مؤتمر صحفي عن زيارته لسماحته "أعربت عن عرفان الأمم المتحدة لدعم سماحة السيد لكل الجهود الرامية لحماية المدنيين في الصراع الحالي، كما أعربت عن تقديرنا لدعوة سماحة السيد الداعية الى الامتناع عن الخطاب الطائفي، وأرحب بشدة بمناشدته للجميع بضبط النفس وتعزيز الروابط بين أبناء جميع مكونات الشعب العراقي".^(٣٣)

رابعاً : موقف المرجعية الدينية من تظاهرات تشرين ٢٠١٩ :

لقد اكتسبت الاحتجاجات السلمية في العراق زخماً واضحاً نتيجة الدعم الذي تلقتة من المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف ، حيث شكلت خطب الجمعة الصادرة عن سماحة المرجع السيد علي السيستاني انعطافة واضحة لصالح الشعب العراقي الغاضب في وسط وجنوب العراق وانتقاداً صريحاً وواضحاً للسلطات الحاكمة حيث طالبت المعنين بالاستجابة السريعة لمطالب المحتجين بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد ، كما نددت بقتل وجرح الآلاف من المحتجين وطالبت بمحاكمة المعتدين وحرمت الاعتداء عليهم او على القوات الامنية او على الاملاك العامة والخاصة او تعطيل مؤسسات الدولة ، وفي ظل المماطلة والتسويف وعدم الاستجابة الفعلية وبعد مضي مدة غير قصيرة على الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح واستمرار نزيف الدم ، صعدت المرجعية الدينية من خطابها ومطالبتها البرلمان بأعادة النظر في حكومة السيد عادل عبد المهدي وذلك في يوم الجمعة الموافق ٢٩ / ١١ /

٢٠١٩ وفي اليوم نفسه قدم رئيس الحكومة استقالته استجابة لخطاب المرجعية الدينية تمهيدا لاختيار البديل الذي طال اختياره لعدة اشهر وهو مصطفى الكاظمي الذي حدد موعد الانتخابات المبكرة في ٦ حزيران من العام ٢٠٢١ وقد حددت المرجعية الدينية شروطا لإجراء هذه الانتخابات المبكرة ان تكون تحت اجراء اممي وفي ظل اجواء امنية مستقرة بعد اقرار قانون الانتخابات الجديد واختيار مفوضية انتخابات جديدة تتمتع بالنزاهة والاستقلالية كوسيلة لا عوض عنها لحل ازمة احتجاجات تشرين. (٣٤)

لقد كان المرجع السيستاني يسعى لمجتمع ديني وليس لدولة دينية والى بناء دولة مؤسسات وليس بناء سلطة فهو يخاطب العراقيين بالمواطنين ولم يخاطب المسلمين فقط فهو يتعامل بمبدأ المواطنة والمساواة بين ابناء الشعب العراقي. كما تضمنت افكاره رؤى عصرية من خلال تبنيه لسيادة الشعب وولاية الامة على نفسها، واعطى الحق لتدخل المرجعية الدينية المتصدية في حفظ النظام العام وحفظ الاسس والثوابت الاسلامية والوطنية دون الدخول في التفاصيل او الامور التنفيذية. (٣٥)

الخاتمة :

تبين لنا من خلال البحث عدة امور اهمها :

١- ان المرجعيات شيعية كان لها دور فعال في الأحداث السياسية في التاريخ المعاصر، ولاسيما في فقه الدولة وطبيعة النظام السياسي فقد اصدر السيد السيستاني بإصدار العديد من البيانات ذات طابع سياسي يمكن من خلالها معرفة مذهبه السياسي.

٢- للمرجعية الدينية مواقفها الواضحة من العملية السياسية في العراق بعد عام (٢٠٠٣م)؛ إذ إن المرحلة التي يمرّ بها الإسلام في العراق، والمنطقة العربية والإسلامية، والتطورات السياسية المتسارعة والاستثنائية في البلاد فرضت عليها أن تنتهج نهجاً جديداً من التعامل، انفتح فيه على الأمة ومصالحها وقواها السياسية وأهدافها الإنسانية.

٣- حرصت المرجعية الرشيدة على حفظ دماء العراقيين حيث كانت من اولوية عملها، وقد تتبع العراقيون والمراقبون أحداثاً عصفت بالعراق بدأت من عملية احتلاله

ودخول القوات الأجنبية إلى يوم ما رافقه من تشكيل الحكومة المؤقتة وإعداد الدستور الى ممارسة الضغط على الجماهير لمنع الفتن الطائفية لاسيما بعد تفجير المرقد العسكريين في سامراء ، مما يؤكد هذا الحرص ومحاولة الابتعاد عن ما يؤدي الى اراقة قطرة دم واحدة.

الملخص :

ان للمرجعية الدينية دور في حماية وحدة العراق وحفظ التنوع الديني فيه، وفي القدرة على استعادة المسيحيين تحديداً لدورهم وحضورهم، فضلاً عن مدتهم وقراهم وممتلكاتهم التي هجر منها مئات الآلاف منهم. كما ان لها دوراً كبيراً في تصدي المرجعية العليا لفتوى الجهاد الكفائي التي حمت العراق ووحدت أراضيه من الغزو الإرهابي الداعشي . فضلاً عن تصديها للفساد و دعمها لحقوق الشعب العراقي المشروعة في حكومة عادلة و منصفة. كذلك كان لها دور في نبذ الطائفية في الاحداث التي اعقت تفجير المرقدين العسكريين و تحريمها للدم العراقي و رعايتها الأبوية لكافة شرائح الشعب العراقي. وقد كان لمرجعية السيد علي السيستاني دوراً كبيراً حين تصدى سماحته لمحاولات قوى الاحتلال في فرض دستور على الشعب العراقي ومطالبته بضرورة كتابة الدستور بأيدي العراقيين ومن كل مكوناتهم و لا دخل للأجنبي بذلك. قد نجح السيد علي السيستاني بفضل سياسته الحكيمة سواء بالتوجيه او النصيحة او الإرشاد، او الملاحظات القيمة التي تصبّ في مصلحة الأمة والوطن التي أفشلت مخططات المنحرفين الذين يعملون في الليل والنهار على إثارة النزعات الهدامة، والتكفير الظالم، والمروق عن الأخلاق الحميدة. كما وتتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع . وعُدّت الملجأ الأوّل والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية غير الفعالة في العراق.

Summary:

The religious authority has a role in protecting the unity of Iraq and preserving religious diversity in it, and in the ability to restore Christians, specifically their role and presence, as well as their cities, villages and

properties from which hundreds of thousands of them were displaced. It also has a major role in the Supreme Reference's response to the fatwa of the sufficient jihad that protected Iraq and united its lands from the terrorist invasion of ISIS. As well as its response to corruption and its support for the legitimate rights of the Iraqi people in a just and equitable government. It also played a role in rejecting sectarianism in the events that followed the bombing of the two military shrines, its prohibition of Iraqi blood, and its patriarchal care for all segments of the Iraqi people. The authority of Sayyid Ali al-Sistani played a major role when his Eminence confronted the transformers of the occupying forces in imposing a constitution on the Iraqi people and demanding that the constitution be written in the hands of Iraqis and from all their components, and a foreigner has nothing to do with that. Sayyid Ali al-Sistani has succeeded thanks to his wise policy, whether through guidance, advice, guidance, or valuable observations that are in the interest of the nation and the homeland, which thwarted the plans of the deviants who work day and night to stir up destructive strife, unjust atonement, and disdain for good morals. The religious authority in Iraq enjoys broad popular support from various segments and components of society. It was considered the first and last refuge for Iraqis to stand up to the ineffective administrative policy in Iraq.

هوامش ومصادر البحث:

- (١) صايغ ، كارولين مرجي ، المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣ م ، ترجمة : نصر محمد علي ، مركز الرافدين للحوار ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٥ .
- (٢) الظالمي ، صالح ، المرجعية والمواقف الصريحة ، السيد السيستاني أنموذجاً ، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية ، العدد الثاني ، ٢٠٠٦ م : ص ١٣-١٤ .

- (٣) ابو شنة ، اسعد حميد ، السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها ، بحث منشور في مجلة العميد ، السنة السابعة ، ٢٠١٨م ، العدد ٢٥ ، مج ٧ ، ص ٩١ .
- (٤) الخفاجي ، احمد علي عبود ، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي السيد السيستاني نموذجا ، بحث منشور في كلية الدراسات الانسانية ، النجف الاشرف ، ص ٣٠٨
- (٥) الخفاف ، حامد ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٩٦ .
- (٦) الجراح ، احمد جودي ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني : <https://al-kalima.iq>
- (٧) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٣٥٨-٣٥٧ .
- (٨) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية: ص ٣٢٥ .
- (٩) الشكري ، علي ، فتوى العصر .. العبرة والدروس ، ٢٠٢٠ ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني <https://www.azzaman.com> :
- (١٠) الخفاجي ، دور المرجعية الدينية في اصلاح الواقع العراقي ، ص ٣١٥ .
- (١١) ابو شنة ، السياسة الامريكية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الدفاع الكفائي وبعدها ، ص ٩٢-٩٣ .
- (١٢) بريمير ، بول ، عام قضيته في العراق ، ترجمة : عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦م ، ص ١٢٥-١٢٧ .
- (١٣) الخفاف ، النصوص الصادرة عن مكتب السيد السيستاني ، ٣٠١-٣٠٢ .
- (١٤) علي ، تغريد عبد القادر ، إشكالية الصياغة التشريعية في النصّ الدستوري (دراسة عن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥م) ، مجلة الحقوق الصادرة عن كلية القانون الجامعة المستنصرية ، المجلد ٤ ، العدد ١٨ ، السنة ٦ ، ٢٠١٢م ، ص ١٨٣ .
- (١٥) علي ، إشكالية الصياغة التشريعية في النصّ الدستوري ص ١٨٣ .
- (١٦) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠٧-١٠٩ .
- (١٧) الخفاف ، النصوص الصادرة ، ص ١٩٢ ، وص ٢٢٤-٢٣٠ .
- (١٨) البغدادي ، عمار ، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية مقاربة في رؤى الخميني - النائيني - الصدر - السيستاني ، ص ٩٧-١١٣ .
- (١٩) البغدادي ، مبادئ الدولة والقيادة ، ص ٨٥-٩٥ .
- (٢٠) عبد الرزاق ، صلاح ، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، بيروت ، ٢٠١٠م ، ص ٧٥ .

- (٢١) الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، ص ١٢٧.
- (٢٢) عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق، ص ٧٨.
- (٢٣) الخفاف، النصوص الصادرة، ص ٧٦.
- (٢٤) الظالمي، صالح، المرجعية والمواقف الصريحة السيد السيستاني أمودجاً، بحث منشور في مجلة آفاق نجفية، العدد الثاني، ٢٠٠٦م، ص ٧٨.
- (٢٥) الخفاف، النصوص الصادرة، ص ١٧٢.
- (٢٦) العصامي، علي حسين كاظم، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني، بحث منشور في كلية الامام الكاظم، قسم العلوم السياسية، ص ١٦.
- (٢٧) العصامي، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣م ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني، ص ١٨.
- (٢٨) الجراح، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥م مقالة منشورة على الموقع الالكتروني <https://al-kalima.iq> :
- (٢٩) ينظر: الخفاف، حامد، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف، ط ٢، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٢م، ص ٩٤ وما بعدها.
- (٣٠) الشكري، فتوى-العصر-العبرة-والدروس، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: [/https://www.azzaman.com](https://www.azzaman.com)
- (٣١) عباس، موسى الياس وحامد محمد علي، اشكالية التهجير القسري ودور المرجعية الدينية والمنظمات الدينية في معالجتها، بحث منشور، ٢٠١٩، العدد ٥٥، ص ٤٥٦.
- (٣٢) عباس، اشكالية التهجير القسري، ص ٤٦١.
- (٣٣) السلطاني، قاسم شعيب وثامر مكي الشمري، دور الخطاب الديني في تعزيز الهوية الوطنية العراقية، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية، ص ٥٧٧.
- (٣٤) حسن، علي محمد، اثر المكانة السياسية للمرجعية الدينية في العراق على الامن المجتمعي، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٠، العدد ٢، مج ١١، ص ٥٠٢-٥٠٣.
- (٣٥) محمد علي، فراس عبد الكريم، دور المرجعية في حفظ وترشيد العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، العدد ٦٢، ص ١٦٠.